

إسلاميو الكويت يستعدون لـ «غزو» البرلمان الجديد على أرضية الأزمة الاقتصادية ومعركة نصرة الرسول

تحسين التموقع في السلطة التشريعية لخوض الصراعات والتحصن من المتغيرات



التيارات الإسلامية في الكويت وهي تستعد لخوض استحقاق انتخابي هام يتمثل في الانتخابات البرلمانية المقررة للخامس من ديسمبر القادم، لا تجد أفضل من ركوب موجة الدفاع عن الرموز والمقدسات الإسلامية ضد ما تعتبره استهدافا فرنسيا رسميا لها، الأمر الذي يسهل عليها مخاطبة المشاعر الدينية لأوسع شريحة ممكنة من الناخبين، ويمنحها، بالتالي، فرصة تحسين مستوى حضورها في البرلمان القادم الذي ستكون تركيبته ومستوى تمثيل المعارضة فيه، من العوامل المحددة لمستوى الاستقرار السياسي في البلد الذي يواجه صعوبات مالية واقتصادية كبيرة ولا يحتمل المزيد من الصراعات التي لطالما كان برلمانها طرفا أساسيا فيها.

الكويت - جاءت الضجة العارمة

حول التهم الموجهة لفرنسا بالإساءة إلى الرسول محمد، في وقت مثالي لمكونات الطيف السياسي الإسلامي في الكويت بسلفييه وإخوانه وشيعته، وذلك على بعد بضعة أسابيع من موعد انتخابات برلمانية رهانها بالنسبة لتلك المكونات تحسين التموقع في السلطة التشريعية واتخاذها منصة للصراع والتحصن مما قد يطرأ من تغييرات في عهد أمير البلاد الجديد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، خصوصا وأن ولي عهده ليس سوى الشيخ مشعل الأحمد ذي الخلفية الأمنية الذي يشاع أن له موقفا سلبيا من تيارات الإسلام السياسي وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين.

ولم تكن التيارات الإسلامية تشغل في مجلس الأمة (البرلمان) المنتهية وليته والذي انتخب سنة 2016 سوى نصف المقاعد الأربعة والعشرين التي حصلت عليها المعارضة من مجموع مقاعد المجلس البالغة خمسين مقعدا، لكن جهات سياسية ترى أن هناك فرصة أكبر للإسلاميين خلال الانتخابات القادمة للرفع من حجم حضورهم بالبرلمان نظرا للعديد من الظروف والمستجدات المؤثرة في مزاج الناخب الكويتي.

ويعمل الإخوان على نحو خاص على تدارك تبعات مقاطعتهم للانتخابات البرلمانية في دورتين متتاليتين سنتي 2012 و2013 احتجاجا على تغيير النظام الانتخابي من تعدد الأصوات للناخب الواحد إلى نظام صوت وحيد لكل ناخب، قبل أن يعودوا عن قرارهم ويشاركوا في دورة 2016 ويحصلوا على أربعة مقاعد بمجلس الأمة.

معركتان في واحدة

مع فتح باب الترشيح للانتخابات المقررة في الكويت للخامس من شهر ديسمبر القادم، مثل الجدل الحاد والتراشق الإعلامي والسياسي العابران لحدود الدول والمقاربات حول حادثة مقتل المدرس الفرنسي على يد متشددين إسلاميين روسي وإعادة نشر الصور المسيئة للرسول محمد وتصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون المدافعة عما يعتبره حرية تعبير لا تتفق عند حدود المقدسات الدينية، وحديثه السابق عن "الفصالية الإسلامية" في بلاده، مواضيع مثالية لحملة انتخابية سابقة لأوانها للإسلاميين في الكويت.

ووفرت حملة الدفاع عن المقدسات الإسلامية ضد ما اعتبر إساءات فرنسية للرسول، على إسلاميي الكويت وهم يستعدون للمشاركة في الانتخابات، عناء البحث عن مواضيع قوية لمخاطبة المشاعر الدينية للناخب الكويتي، حيث تسابقت شخصيات سياسية إسلامية كويتية للانضمام لحملة العالمية التي تقودها الحكومة التركية، وتبارت في الدعوة لمقاطعة فرنسا اقتصاديا، رغم ما في تلك الدعوة من إجحاف للسلطات الكويتية الحريصة دائما على الحفاظ على علاقات قوية مع مختلف القوى الدولية.

توظيف العامل النفسي في مرحلة خوف من الأزمات

ذاته، مقاعد برلمانية يمكن القول إنها باتت لمخوذة للإسلاميين من إخوان وسلفيين وشيعة.

ويعني ضمان حضور وازن في البرلمان الكويتي الجديد لمختلف التيارات السياسية، تأمين دور في المرحلة الجديدة التي انطلقت في البلاد مع الأمير الشيخ نواف الأحمد وولي عهده الشيخ مشعل الأحمد، إذ طالما مثل مجلس الأمة بما يمتلكه من سلطات فعلية منبرا لخوض المعارك السياسية وتصفية الحسابات الحزبية والشخصية والقبلية، وأداة فعالة للضغط على الحكومات. فكان من هذه الزاوية مساهما فعلا في عدم الاستقرار السياسي وفي الانقطاعات المتكررة المتمثلة بإقالة الحكومات وحل البرلمانات قبل نهاية مدتها القانونية، وهو السبب الذي جعل السلطة في عهد الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد دائمة التفكير في وسيلة للحد من "تغول" النواب وإيمانهم على استجواب أعضاء الحكومة، وسبق للشيخ صباح أن لوح باستخدام سلطاته للحد من صلاحيات النواب لكنه لم يطبق ذلك حتى وفاته.

دور الفساد في تعميق الأزمة الاقتصادية والمالية يتيح للإسلاميين فرصة تزعم الدعوة للإصلاح على أسس دينية وأخلاقية

وعلى هذه الخلفية فإن نسبة حضور الإسلاميين وخصوصا الإخوان المسلمين في البرلمان الكويتي القادم ستكون مؤثرة في مستوى الاستقرار السياسي في عهد الشيخ نواف الأحمد، خصوصا في ظل المعارك المفتوحة سلفا من قبل هؤلاء الإسلاميين والتي سيستأنفونها عن طريق نوابهم في مجلس الأمة القادم وعلى رأسها معركة الإصلاح السياسي التي يقودها الإخوان والتي تعني في المحصلة النهائية تغيير طبيعة النظام، إلى نظام برلماني كامل يتحول معه دور الأسرة الحاكمة وعلى رأسها الأمير إلى دور اعتباري شكلي، فضلا عن المعارك الجزئية حول المسائل الاقتصادية وظاهرة الفساد والعمى الشامل على سياسيين مدانين في عدة قضايا ومن بينها قضية اقتحام مجلس الأمة سنة 2011. وبذلك يكون حصول الإسلاميين على العدد الأكبر من مقاعد المعارضة في البرلمان الكويتي وصفة لاستئناف التنازع والصدام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

الشيخ نواف الأحمد ورد أن "الفساد بكل صورته والوانه طال جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها وأفقد الناس الثقة بها والقائمين عليها، وعرض ثرواتها الوطنية للسرقة والنهب المنظم والمتنامي عبر السنوات".

وصفة للتأزم

يعمل المجتمع الكويتي على وجه العموم إلى الحفاظ والتدين وتجدد الطروحات السياسية للإسلاميين راجا متزايدا بين الكثير من أوساطه على حساب طروحات القوميين والليبراليين الذين يسجلون بدورهم حضورهم داخل الأوساط الأرفع ثقافة وتعلما. وينشط الإسلاميون بكثافة لنشر أفكارهم عبر المنتديات الاجتماعية والمنابر الدينية، بينما وفرت لهم وسائل التواصل الاجتماعي قنوات جديدة لمخاطبة أوسع شريحة من الجمهور حيث يسجل نشاط استثنائي لهم عبر تلك الوسائل. وتظل أهم الميزات للإسلاميين الكويت وخصوصا الإخوان المسلمين قوتهم المالية الكبيرة وقدرتهم الفاتحة على جمع الأموال عن طريق التبرعات، وقد ساعدتهم الوفرة المالية المتتالية للبلاد من النفط وانعكاسها على مستوى رفاه المجتمع لسنوات طويلة على تكوين ثروات طائلة يوظفونها لتدعيم حضورهم السياسي ويستخدمونها في جلب المزيد من الأنصار، وفي تحفيزهم واستنفارهم خلال المعارك السياسية والأيدولوجية والحملات الانتخابية.

وعلى هذه الخلفية يتقدم الإسلاميون الكويتيون بحظوظ كبيرة لانتخابات مجلس الأمة 2020 تساعدهم الأجواء الإقليمية والدولية الملبدة بالصراع السياسي المغلف بلبوس ديني، كما توفر لهم الأزمة الاقتصادية وتبعاتها الاجتماعية، والمزاج السوداوي السائد داخل المجتمع الكويتي جزءا جانحة كورونا، مناخا مناسباً لتحسين أداؤهم ونتائجهم في تلك الانتخابات.

وجاء في تقرير لصحيفة الرأي الكويتية أن التكوينات الإسلامية عازمة على التواجد بقوة في مجلس الأمة الذي ستتمخض عنه انتخابات ديسمبر القادم، خصوصا وأنها ستخوضها بمرشحيها المباشرين وأيضا بمرشحي آخرين غير منتمين إليها تنظيما لكنهم يحملون فكرها، وهناك، بحسب التقرير

المالية الحادة الناتجة عن تراجع أسعار النفط، والتي بلغت حد التشكيك في قدرة الدولة الكويتية على مواصلة دفع رواتب موظفيها، فرصة مواتية للأحزاب والتيارات الدينية لتزعم الدعوة للإصلاح وللدفع بمشاريعها في هذا المجال والمقام أغلبها على طروحات دينية وأخلاقية من منطلق أن ظاهرة الفساد المتفشية في مفاصل الدولة هي السبب الرئيس في فشل التنمية وهدر الموارد.

وفي وثيقة أعدتها الإخوان الكويتي البارز عبدالله النفيسي تحت مسمى "وثيقة الكويت" مقترحا اعتمادها كإطار للإصلاح في عهد الأمير الجديد

وتسدي مبادرة الاتحاد، بحسب مصادر كويتية، خدمة كبيرة للمرشحين الإسلاميين للانتخابات البرلمانية، ذلك أن تلك الجمعيات خاضعة في أغلبها لسلطة التيارات الإسلامية وخصوصا الإخوان والسلفيين الذين اتخذوا من الجمعيات الخيرية والاستهلاكية أطرا للعمل السياسي في ظل عدم سماح القوانين الكويتية بتشكيل الأحزاب السياسية، ومن أشهر تلك الجمعيات وأكثرها قوة ونفوذ في أوساط المال الاجتماعي التابعة

لجماعة الإخوان المسلمين، والتي تقول مصادر كويتية إنها تمكنت على مدى قرابة السنة عقود من النشاط من تكوين إمبراطوية مالية بفضل جمع التبرعات وإدارة الاستثمارات والأعمال التجارية، الأمر الذي يفسر قوة الفرع الكويتي من تنظيم الإخوان الدولي رغم محدودية عدد منتسبيه قياسا بما هي عليه الحال في بلدان كبيرة أخرى مثل مصر.

وجاء التجاوب السريع مع دعوة مقاطعة البضائع الفرنسية ليظهر مجددا مدى سطوة الإسلاميين وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين على المشهد الكويتي وقدرتهم على تسليط الضغوط على السلطة ذات الارتباطات الوثيقة بقوى دولية.

لكن تلك الحملة لم تكن سوى جزء من الأرضية التي يتحرك الإسلاميون عليها ويوجد بالكويت حوالي خمسة وسبعون صوب البرلمان الجديد، إذ توفر الأزمة

في مختلف مناطق البلاد، وتشكل المنفذ الرئيسي لبيع المواد الاستهلاكية اليومية لاسيما الغذائية منها.

استثمار الأزمة

أعلن رئيس الاتحاد فهد الكشتي أنه طلب من كافة الجمعيات التعاونية بالكويت مقاطعة المنتجات الفرنسية في هذه الجمعيات "انتصارا للرسول محمد صلى الله عليه وسلم". وأضاف "تم رفع جميع المنتجات الفرنسية من جميع الجمعيات".

وتسدي مبادرة الاتحاد، بحسب مصادر كويتية، خدمة كبيرة للمرشحين الإسلاميين للانتخابات البرلمانية، ذلك أن تلك الجمعيات خاضعة في أغلبها لسلطة التيارات الإسلامية وخصوصا الإخوان والسلفيين الذين اتخذوا من الجمعيات الخيرية والاستهلاكية أطرا للعمل السياسي في ظل عدم سماح القوانين الكويتية بتشكيل الأحزاب السياسية، ومن أشهر تلك الجمعيات وأكثرها قوة ونفوذ في أوساط المال الاجتماعي التابعة

لجماعة الإخوان المسلمين، والتي تقول مصادر كويتية إنها تمكنت على مدى قرابة السنة عقود من النشاط من تكوين إمبراطوية مالية بفضل جمع التبرعات وإدارة الاستثمارات والأعمال التجارية، الأمر الذي يفسر قوة الفرع الكويتي من تنظيم الإخوان الدولي رغم محدودية عدد منتسبيه قياسا بما هي عليه الحال في بلدان كبيرة أخرى مثل مصر.

وتسدي مبادرة الاتحاد، بحسب مصادر كويتية، خدمة كبيرة للمرشحين الإسلاميين للانتخابات البرلمانية، ذلك أن تلك الجمعيات خاضعة في أغلبها لسلطة التيارات الإسلامية وخصوصا الإخوان والسلفيين الذين اتخذوا من الجمعيات الخيرية والاستهلاكية أطرا للعمل السياسي في ظل عدم سماح القوانين الكويتية بتشكيل الأحزاب السياسية، ومن أشهر تلك الجمعيات وأكثرها قوة ونفوذ في أوساط المال الاجتماعي التابعة

لجماعة الإخوان المسلمين، والتي تقول مصادر كويتية إنها تمكنت على مدى قرابة السنة عقود من النشاط من تكوين إمبراطوية مالية بفضل جمع التبرعات وإدارة الاستثمارات والأعمال التجارية، الأمر الذي يفسر قوة الفرع الكويتي من تنظيم الإخوان الدولي رغم محدودية عدد منتسبيه قياسا بما هي عليه الحال في بلدان كبيرة أخرى مثل مصر.



معركة الدفاع عن الرسول ضد الإساءات الفرنسية وفرت على إسلاميي الكويت عناء البحث عن مواضيع قوية لمخاطبة المشاعر الدينية للناخب

